Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN: 2717- 8293

Mouna IZAARYENE[1]

THE EFFECT OF THE ARABIC LANGUAGE IN DISTINGUISHING AN ACCEPTABLE HADITH FROM REFUSED HADITH -AN ANALYTICAL STUDY-

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.2

Research Article

Received: 10/04/2021
Accepted: 03/05/2021
Published: 01/06/2021

This article has been scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This research tries to shed light on the extent of the interest of hadith scholars in the Arabic language, by presenting practical models that highlight some areas of the influence of the Arabic language in distinguishing between the accepted hadith from the refused. The study ended with an important conclusion: The need of the prophetic hadith for the Arabic language is no less than the need of the Arabic language for the prophetic hadith, as lack of knowledge in the Arabic language and the different connotations of its pronunciations may lead to an illusion of contradiction between some established and authentic hadiths which leads to challenging or questioning the authority of the Sunnah of Prophet or discrediting a trustworthy narrator, or modifying the wounded. Consequently, with ignorance of the Arabic language, authentic hadiths could become weak and non-existing Hadiths could become part of the sunnah of the Prophet.

Key words: People of Hadith, Arabic Language, Acceptable Hadith, Refused Hadith.

[1] Dr. , Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia, Dr.mounaizaaryene@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-7201-3447

أثر اللغة العربية في تمييز الحديث المقبول من المردود
-دراسة تحليلية –

منى إزعريين[2]

الملخص

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على مدى اهتمام أهل الحديث بلسان العرب، وذلك من خلال تقديم نماذج تطبيقية، تبرز بعض مجالات تأثير اللغة العربية في التمييز بين الحديث المقبول من المردود. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامّة ألا وهي: إنّ حاجة الحديث النبوي للّغة العربية لا تقلّ عن حاجة اللغة العربية للحديث النبوي، ذلك أنه: قد يؤدّي الجهل بلغة العرب واخْتِلَافِ دِلَالَاتِ أَلْفَاظها إلى توهّم التعارض بين بعض الأحاديث الثابتة والصحيحة، ومن ثمّ الطعن أو التشكيك في حجّية السّنة النبوية. أو تجريح الراوي الثقة، أو تعديل المجرّح. وبالتالي تضعيف أحاديث صحيحة، أو تصحيح ما لم يثبت عن النبي ﷺ.

الكلمات المفتاحية: أهل الحديث، اللغة العربية، الحديث المقبول، الحديث المردود.

المقدمة:

إن العربية هي لغة الإسلام، ولغة القرآن، ولا يتأتى فهم الكتاب والسنّة فهمًا صحيحًا سليمًا إلا بها، فهي من مستلزمات الإسلام وضرورياته، وإهمالُها والتساهل بها لا بدّ أن يضعف من فهم الدين، ويساعد على الجهل به" (الدمشقي ت.، 1419 هـ، صفحة 61 ج1) لذلك كَتَبَ عُمَرُ رضي الله عنه إِلَى أَبِي مُوسَى الأشعري رضي الله عنه قال: «أَمَّا بَعْدُ، فَتَفَقَّهُوا فِي السُّنَّةِ، وَتَفَقَّهُوا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَعْرِبُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ" (شيبة، 1409هـ، صفحة 116ج6 ح29914)، إذ لَا يَسْتَقِيمُ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَكَلَّفَ فِيهِمَا فَوْقَ مَا يَسَعُهُ لِسَانُ الْعَرَبِ (الشاطبي، 1417هـ، صفحة 125ج2).

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة، إذ تعالج إشكالية العلاقة بين اللغة العربية والحديث النبوي. وتسلّط الضوء على مدى حاجة المشتغل بالسّنّة النّبوية لعلوم اللّغة، كما يهدف البحث إلى بيان إلى أي حدّ قد تؤثر اللغة العربية وعلومها، في النصّ الحديثي النبوي قبولاً وردّاً. واعتمدت الباحثة في ذلك نصوص صريحة، وأمثلة تطبيقية، ودرستها دراسة تحليلية نقدية، وفق المنهج التحليلي.

وهو موضوع لم يفرد بالتأليف، فيما أعلم، ولم أجد فيما وقفت عليه، من تناوله بالبحث إلّا ما كان من بعض الإشارات في ثنايا بعض الأبحاث التي تطرّقت إلى عناية أهل الحديث باللّغة العربية. دون التّعرض إلى صلب الموضوع وهو: أثر اللغة في قبول الحديث أوردّه. ومنها:

- الإمتاع الشعري عند المحدثين، وفيه بيان عناية المحدثين باللغة، للدكتور الشريف حاتم العوني.
- -العلم باللغة العربية وأهميته في رواية الحديث وفهمه، مقال للدكتور مصطفى حسن مكّي.
- -أثر اللغة العربية في فهم الحديث الشريف. للدكتور أيمن مهدي. (بحث ضمن أعمال ندوة)
- -مدى التأثر والتأثير بين اللغويين والمحدثين. لعبد الحميد محي الدين. (مقال)

وقسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع، والهدف من البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وإشكالية البحث، والمنهج الذي اعتمدته بالدراسة.

التمهيد: وفيه: التعريف بالحديث لغة واصطلاحا، وكذا الإشارة إلى ضوابط قبول الحديث وردّه عند المحدثين.

المبحث الأول: يتناول عناية أهل الحديث باللّغة العربية: وفيه أربع مطالب

- المطلب الأول: أقوال المحدثين.
- المطلب الثاني: الأبواب والفصول للمصنفات الحديثية.
- المطلب الثالث: شروط رواية الحديث بالمعنى.

[2] د.، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، Dr.mounaizaaryene@gmail.com

- المطلب الرابع: علوم الحديث المتعلقة باللسان.

المبحث الثاني: تأثير اللّغة العربية في النصّ الحديثي قبولاً وردّاً: وفيه سبع مطالب:

- المطلب الأول: الاحتجاج باللغة في ضبط اللفظ النبوي.
- المطلب الثاني: الاحتجاج باللغة في تصحيح المعنى المراد من الحديث.
- المطلب الثالث: الاحتجاج باللغة في دفع التعارض بين الأحاديث.
- المطلب الرابع: احتجاج المحدّث باللغة في إثبات الصحبة للصحابي أو نفيها عنه.
- المطلب الخامس: الاحتجاج باللّغة في تجريح الرواة وتعديلهم.
- المطلب السادس: احتجاج المحدّث باللغة وعلومها في إعلال متن الحديث وتضعيفه.
- المطلب السابع: الاحتجاج باللّغة في الحكم على الحديث بالوضع.

الخاتمة: وفيها أهمّ النّتائج التي توصّلَتْ إليها الدِّراسة.

التمهيد:

أولا: تعريف الحديث:

-الحديث لغة: نقيض القديم. (منظور، 1414هـ، صفحة 131ج2).

-وفي الاصطلاح: هو أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخِلقية والخُلُقية. (شُهبة، صفحة 15).

ثانيا: ضوابط قبول الحديث وردّه عند المحدثين: ينقسم الحديث عند أهله إلى حديث مقبول، ومنه الصحيح والحسن. وحديث مردود، ومنه: الضعيف والموضوع.

وَطلب الحَدِيث النَّبَوِيّ وتمييزه من حَيْثُ الصِّحَّة، وَالْحسن، والضعف، والوضع، مَطْلُوب شرعا، وواجب على الْعلمَاء الْأَكفاء (الأمير م.، 1405هـ، صفحة 45). لذلك وضع علماء الحديث شروطاً لقبول الحديث، يمكن إجمالها في: العدالة، الضبط، ولو لم يكن تامّا، الاتصال، فَقْدُ الشذوذ، فَقْدُ العلّة القادحة، العاضد عند الاحتياج إليه (عتر، 1401هـ، صفحة 286).

وإذا فَقد الحديث شرطاً فأكثر من شروط الحديث المقبول، فهو الحديث المردود.

المبحث الأول: عناية أهل الحديث باللّغة العربية:

فقد علم علماء الحديث أنه لا سبيل لفهم كلام النبي ﷺ، وقد أوتي جوامع الكلم، إلّا بالإلمام باللغة العربية، لذلك حرصوا على التفقّه فيها والإحاطة بعلومها، ويتجلّى ذلك في:

المطلب الأول: أقوال المحدثين:

فقد نُقل عن كثير من أئمة الحديث، أقوالا فيها بيان فضل اللغة العربية، وكذا الحثّ والترغيب، بل والتّنصيص على أهميتها لطالب الحديث. حيث أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي بكر محمد بن أحمد، قال: "بلغني أن الله خصّ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها مَنْ قبلها من الأمم: الإسناد والأنساب والإعراب" (البغدادي أ.، شرف أصحاب الحديث، صفحة 40).

وعن شعبة بن الحجّاج رحمه الله قال:" مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ فَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُزْنُسٌ وَلَيْسَ لَهُ رَأْس" (البغدادي أ.، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، صفحة 26 ج2)

وقال ابن الصلاح: "فحقّ على طالب الحديث أن يتعلّم من النحو واللغة ما يتخلّص به من شَيْن اللّحن والتحريف ومعرّتهما (الصلاح، 1406هـ، صفحة 217).

المطلب الثاني: الأبواب والفصول للمصنفات الحديثية:

فقد عَقَدَ كثير من أئمة الحديث أبوابا وفصولا في مصنفاتهم، تبرز حاجة الحديث إلى اللّغة العربية وعلومها، كالخطيب البغدادي في كتابه (البغدادي أ.، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، صفحة 197 ج2)، حيث عقد بابا في: "كَتْب أَشْعَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الشِّعْرِ: الْحِكَم النَّادِرَة، وَالْأَمْثَال السَّائِرَة، وَشَوَاهِد التَّفْسِيرِ، وَدَلَائِل التَّأْوِيلِ، فَهُوَ دِيوَان الْعَرَب، وَالْمُقَيِّد لِلُغَاتِهَا وَوُجُوهِ خِطابِهَا، فَلَزِمَ كَتْبُهُ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ".

وكذلك فعل السخاوي حيث عقد في كتابه (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية) (السخاوي، 2001م، صفحة 114) بابا في: "التحذير من اللّحن والتصحيف، والحثّ على تعلّم النَّحْو واللّغة، وَكَذَا مشتبه الأسامي من أَقْوَال الْعلمَاء".

المطلب الثالث: شروط رواية الحديث بالمعنى:

فقد وضع علماء الحديث شروطا دقيقة لقبول رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، من بينها : أن يكون الراوي: كما يقول الرّامَهُرْمُزِيّ" عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ وَوُجُوهِ خِطَابِهَا، بَصِيرًا بِالْمَعَانِي، عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى وَمَا لَا يُحِيلُهُ، فَإِنَّهُ يَحْتَرِزُ بِالْفَهْمِ عَنْ تَغْيِيرِ الْمَعَانِي، وَإِزَالَةِ أَحْكَامِهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ أَدَاءُ اللَّفْظِ لَهُ لَازِمًا" (الرامهرمزي، 1404هـ، صفحة

525)، بلا خلاف بين العلماء، لقوله صلى الله عليه وسلم: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ". أخرجه الترمذي في (الترمذي، السنن، 1395 هـ، صفحة 34، ج5 ح 2654)، أبواب العلم، بَابُ مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، عن ابن مسعود رضي الله عنه به مرفوعا، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيح.

أَيْ غَضًّا طَرِيًّا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَتَغْيِيرٍ مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِلَفْظِهَا وَلَا مَعْنَاهَا، فَيَكُونُ تَنْبِيهًا عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَل. (القاري، 1422هـ، صفحة 306،ج1).

المطلب الرابع: علوم الحديث المتعلقة باللسان:

وَأَمَّا فَصَاحَةُ اللِّسَانِ، وَبَلَاغَةُ الْقَوْلِ، فَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَحَلِّ الْأَفْضَلِ، وَالْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُجْهَل، فقد أوتي ﷺ جوامع الكلم، وخُصّ ببدائع الحكم، وعَلِمَ أَلْسِنَةَ العرب، فكان يُخاطبُ كلَّ أمّة منها بلسانها، ويُحاورها بلغتها، ويُباريها في مَنْزِع بلاغتها (القاضي، 1407 هـ، صفحة 167 ج1). "وقد كان صلى الله عليه وسلم يتكلم في بعض النوازل وبحضرته أخلاط من الناس: قبائلُهم شتى، ولغاتُهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر لضبط اللفظ وحصره، أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدّة ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد" (الخطابي، 1402هـ، صفحة 69ج1). مما احتاج معه علماء الحديث إلى وضع أنواع من العلوم، تعتمد لسان العرب، وتستشهد بكلام العرب: خطبا، وأمثالا، وشعرا، لتوجيه وتوضيح المعنى المراد من كلامه ﷺ. كغريب الحديث، ومشكل الحديث، وعلم التّصحيف. وغيرها من أنواع العلوم.

المبحث الثاني: تأثير اللّغة العربية في النصّ الحديثي قبولاً وردّاً:

قال الأَصْمَعِيّ رحمه الله: إن أخْوفَ ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو أن يَدْخُلَ في جملة قول النبي ﷺ: " من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار "، أخرجه البخاري في (البخاري، 1422هـ، صفحة 33ج1ح107)، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، من طريق الزبير بن العوام رضي الله عنه به مرفوعا. لأنه ﷺ لم يكن يَلْحَن، فمهما رَوَيْتَ عنه ولحنتَ فيه كذبت عليه" (الصلاح، 1406هـ، صفحة 217).

لذلك حرص علماء الحديث على صحّة ما ينقلون عن النبي ﷺ، ووضعوا منهجا نقديّا متميزا، يقوم على شدّة التحرّي في قبول الأخبار، وتمحيصها، وضبط ألفاظها. خشية الوقوع في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم. ويظهر ذلك من خلال:

المطلب الأول: الاحتجاج باللغة في ضبط اللفظ النبوي:

والضبط لغة: لُزُومُ الشَّيْءِ وحَبْسُه، وضَبْطُ الشَّيْءِ حِفْظُه بِالْحَزْم (منظور، 1414هـ، صفحة 340،ج7).

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه النَّضر بْن شُمَيْلٍ عن الْمَأْمُون قال: حَدَّثَنِي هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:"أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا كَانَ ذَلِكَ سَدَادًا مِنْ عَوَزٍ". قال النضر: قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، صَدَقَ هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ عن أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:"أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا كَانَ ذَلِكَ سِدَادًا مِنْ عَوَزٍ". قَالَ: فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ: يَا نَضْرُ، كَيْفَ قُلْتَ سِدَادًا بِالْكَسْرِ، وَلَمْ تَقُلْ سَدَادًا، مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، السَّدَادُ: الْقَصْدُ فِي الدِّينِ، وَالسَّبِيلِ، وَالطَّرِيقِ. وَالسِّدَادُ لِلثُّلْمَةِ. وَكُلُّ مَا سَدَدْتَ فَهُوَ سِدَادٌ بِالْكَسْرِ. قال: وفي العرب من يقول ذلك؟ قلت: نعم، هذا العَرْجِي يقول:

أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعُوا ... ليوم كَرِيهَةٍ وسِدَادِ ثَغر. فقال: قبّح الله اللحن. (الزجاجي، 1403هـ، صفحة 152).

والحديث ضعّفه الشيخ الألباني في: (الألباني، 1412هـ، صفحة 422،ج5،ح2401)

المطلب الثاني: الاحتجاج باللغة في تصحيح معنى الحديث:

ذلك أن من التّصحيف ما قد يطرأ على الحرف، فيُقرأ المهمَل مُعْجَماً، والمعجم مُهمَلاً. "والحديث فيه من الألفاظ الكثيرة، المتشابهة في الصورة والخط، والمتنافية في المعنى والحكم (الخطابي، 1402هـ، صفحة 57 ج1)، لذلك يَنْبَغِي لِقَارِئِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِيمَا يَقْرَؤُهُ حَتَّى يَسْلَمَ مِنْهُ (العسكري، 1402، صفحة 189 ج 1).

ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:" لعن اللَّه الْيَهُود حُرِّمَتْ عَلَيْهِم الشحومُ فجَمَلوها فَبَاعُوهَا"، أخرجه مسلم في (النيسابوري م.، صفحة 1207ج3ح1582) ، كتاب المساقاة، باب تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ، عنه به مرفوعا.

قال العسكري (العسكري، 1402، صفحة 189 ج1):"جملوها: الْجِيم مَفْتُوحَة، وَالْمِيم غير مُشَدّدَة، مَعْنَاهُ: أَذابُوها. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح، وَمن رَوَاهُ: "حملوها"، أَو "حَمَّلوها"، فَهُوَ خطأٌ وتصحيف.

المطلب الثالث: الاحتجاج باللغة في دفع التعارض بين حديثين: فمن أسباب التعارض بين الروايتين:

الغموض في دلالة بعض ألفاظ الحديث، فيخفى على السامع المعنى المراد من اللفظ، فيوهم التعارض بين الحديثين، "والتَّعَارُضُ إنما هو فِي فَهْمِ السَّامِعِ، لَا فِي نَفْسِ كَلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (الجوزية، 1415هـ، صفحة 137 ج4)، وهذا

ما عبّر عنه غير واحد من الأئمة. كالشافعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والشاطبي، وابن القيم الجوزية، والزركشي، والسيوطي، وغيرهم..

ومثاله: حديث أبي رافع رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ" (أخرجه البخاري في (البخاري، 1422هـ، صفحة 27،ج9،ح6977)، كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، عن أبي رافع رضي الله عنه، به مرفوعا. وهو يفيد ثبوت الشّفعة للجار.

ويعارضه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِفَت الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ" (أخرجه البخاري في (البخاري، 1422هـ، صفحة 79،ج3،ح2213) كتاب البيوع، باب الشريك من شريكه، عنه به مرفوعا. والحديث هنا يدلُّ على أنَّ الشفعة مختصّة بالشريك دون الجار.

ولرفع التعارض والإشكال بين الروايتين لجأ الجمهور إلى إعمال الجمع بين الروايتين، وذلك باستعمال المجاز، وهذا شائع في لسان العرب، فيُحمل حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما على ظاهره، في أنَّ الشفعة للشريك فقط، وأمَّا حديث أبي رافع رضي الله عنه، فإنَّ الجار فيه "حقيقة في المجاور"، "مجاز في الشريك"، إذ أنَّ كلَّ شيءٍ قارب شيئًا فهو جارٌ له. وقد حُمل اللفظ على المجاز لوجود قرينة (فركوس، 1430هـ، صفحة 110). وهي أن أبا رافع رضي الله عنه، سمَّى الْخَلِيطَ جَارًا، وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَأَعْرَف بِالْمُرَادِ (الأمير م.، صفحة 107،ج2).

المطلب الرابع: احتجاج المحدّث باللغة في إثبات الصحبة للصحابي أو نفيها عنه:

أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي بكر محمد ابن الطيب الباقلاني أنه قال: "لا خلاف بين أهل اللغة أن القول "صحابي" مشتقّ من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره، قليلاً كان أو كثيراً.. وَذَلِكَ يُوجِبُ فِي حُكْمِ اللُّغَةِ إِجْرَاءَ هَذَا عَلَى مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي اشْتِقَاقِ الِاسْمِ". (البغدادي أ.، صفحة 51). وَقَالَ النَّوَوِيّ فِي مُقَدّمَة (شرح مُسلم) عقيب كَلَام القَاضِي أبي بكر: "وَبه يُستدلّ على تَرْجِيح مَذْهَب الْمُحدثين". (النووي، 1392 هـ، صفحة 36ج1)، في أنّ الصحابيّ هو: من لقي النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلم مؤمنا به، ومات على الإسلام، فيدخل "فيمن لقيه": من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى". (العسقلاني أ.، 1415هـ، صفحة 158،ج1).

فالصحبة رتبة جليلة ومقام شريف، فلا يجوز لأحدٍ إِدْخَال مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فِيهِم، أو إِخْرَاج من الصَّحَابَةِ مَنْ هُوَ مِنْهُمْ، إلا بمستند شرعي صريح وصحيح. ويعتبر الجهل باللغة والإعراب من الأسباب التي بموجبها سقط بعضهم في الوهم، فعدَّ في الصحابة من ليس منهم، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: ما ذكره ابن حجر العسقلاني في تعليله لنفيه الصحبة عن ثابتٍ بن أبي زيد الأنصاري، وقد أثْبتها له بعض من صنّف في الصحابة، مستندا إلى قول الحاكم في (النيسابوري أ.، 1397هـ، صفحة 154)، حيث قال:" عزرةٌ بن ثابتٍ، ومحمدٌ بن ثابتٍ، وعليٌّ بن ثابتٍ، أبوهم: ثابتٌ بن أبي زيد: صاحبُ رسول اللَّه ﷺ". قال ابن حجر: (الصواب): و"صاحبِ": مجرور، صفةٌ لأبي زيد. وكأنّ من ذكره في الصحابة ظنّه "مرفوعا" فيكون صفةً لثابت، وليس كذلك. واللَّه أعلم" (العسقلاني أ.، 1415هـ، صفحة 533ج1).

المثال الثاني: أخرج ابن أبي خيثمة، من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، قال: كان مهاجر بن مسعود بحمص فحدره عمر إلى الكوفة".

قال ابن حجر العسقلاني: معقّبا على من أثبت الصحبة لمهاجر بن مسعود، استنادا إلى الأثر المذكور:" ذُكر في الصحابة وهو وَهْمٌ، فقد ظن الّذي أثبت الصحبة لمهاجر، أنّ الرواية بكسر الجيم وأنه اسم الصحابي، وليس كذلك، إنما أخبر الشعبي أنّ عبد اللَّه بن مسعود في زمن الفتوح هاجر إلى أرض الشام، ونزل حمص، ثم رده عمر إلى الكوفة، "فَهَاجَرَ": فِعْلٌ، وهو بفتح الجيم، وابن مسعود هو عبد اللَّه، وهو المخبر عنه بأنه هاجر، ومن ثمّ أخرج ابن أبي خيثمة هذا الأثر في ترجمة عبد اللَّه بن مسعود. (العسقلاني أ.، 1415هـ، صفحة 302ج6ترجمة مهاجر بن مسعود).

ويؤيّد كلام ابن حجر أن هذا الأثر، أخرجه ابن سعد في (سعد، 1410هـ، صفحة 8ج6) بلفظ:" أَنَّ مُهَاجَرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كَانَ بِحِمْصَ فَحَدَرَهُ عُمَرُ إِلَى الْكُوفَةِ".

المطلب الخامس: الاحتجاج باللّغة في تجريح الرواة وتعديلهم:

"فعلى الناقد أن يكون عالما بدلالات الألفاظ وتصاريف كلام العرب، وذلك أنه قد يَعتمد في طعن راوٍ على لفظة متنوعة الدِّلالة في كلام العرب، كلفظة الكذب فإنها تستعمل بمعنى الاختلاق، وتستعمل بمعنى الخطأ" (اسطيري، 1425هـ، صفحة 29ج2). قال السبكي: " ومما ينبغي أن يتفقّد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها." (السبكي، 1410هـ، صفحة 53).

ومثاله: ما رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَأَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ. وَبَعْضُ أَصْحَابِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ سَعِيدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: كَذَبَ عَلَيَّ عَطَاءٌ. لَمْ أُحَدِّثْ هَكَذَا" (الترمذي، علل الترمذي الكبير، 1409هـ، صفحة 271،ح496).

فقول سعيد بن المسيب كذب عليّ عطاء لا يريد به الطعنَ في عطاء، واتهامَه بالوضع والاختلاق، وإنما أراد أنه أخطأ، وعطاء الخراساني كما قَالَ عنه الترمذي: رَجُلٌ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ الثِّقَاتُ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِثْلُ مَالِكٍ وَمَعْمَرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ تَكَلَّمَ فِيهِ بِشَيْءٍ". (الترمذي، علل الترمذي الكبير، 1409هـ، صفحة 272)

وهذا المصطلح شائع في لغة الحجاز حيث يطلقون الكذب ويريدون به الخطأ، قال ابن حبان: "وَأهل الْحجاز يسمّون الْخَطَأ كذبا" (البُستي، 1393هـ، صفحة 114،ج6)، وسعيد بن المسيّب منهم.

لذلك قال أبو جعفر بن جرير: "وَمن ثبتَتْ عَدَالَته لم يقبل فِيهِ الْجرْح، وَمَا تسْقط الْعَدَالَة بِالظَّنِّ، وَبقول فلَان لمَوْلَاهُ لَا تكذب عَليّ وَمَا أشبهه من القَوْل الَّذِي لَهُ وُجُوه وتصاريف وَمَعَان، غير الَّذِي وَجّهه إِلَيْهِ أهل الغباوة وَمن لَا علم لَهُ بتصاريف كَلَام الْعَرَب". (العسقلاني أ.، 1379، صفحة 429،ج1).

المطلب السادس: احتجاج المحدّث باللغة وعلومها في إعلال متن الحديث وتضعيفه:

ومثاله: ما رواه ابن حبان بسنده عن مسلم بن عطية عن عطاء بن أبي رباح عن ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ حَقِّ جَلالِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ إِكْرَامُ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَرِعَايَةُ الْقُرْآنِ لِمَنِ اسْتَرْعَاهُ إِيَّاهُ، وَطَاعَةُ الإِمَامِ الْقَاسِطِ". أخرجه ابن حبان في (حبان، 1420، صفحة 8،ج3، ترجمة مسلم بن عطية الفقيمي).

قال الدارقطني معقّباً على رواية ابن حبان: "وَقول ابن حبان: الإِمَام القاسط فِي الْمَتْن، خطأ. إِنَّمَا هُوَ المقسط، قَالَ اللَّه عزّ وجلّ: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا} [الْجِنّ: 15]. فالقاسط: الجائر، والمقسط: الْعَادِل، يقَال: قسط الرجل، إِذا جَار فَهُوَ قاسط. وأقسط إِذا عدل فَهُوَ مقسط. قَالَ النَّبِي ﷺ:"المقسطون فِي الدُّنْيَا على مَنَابِرَ من نور يَوْم الْقِيَامَة". (الدارقطني، 1414هـ، صفحة 259).

فقد أعلّ الدارقطني متن الحديث دون الرجوع إلى سنده، أو الكلام على رواته، وإنما اكتفى بمعرفته باللغة العربية والاشتقاق، ليردّ الحديث ويضعفه.

ومن طريق مسلم بن عطية، أخرجه الشجري في (الشجري، 1422هـ، صفحة 343،ج2،ح2692)، عنه به مرفوعا، بلفظ: "الإمام المقسط".

المطلب السابع: الاحتجاج باللّغة في الحكم على الحديث بالوضع:

قال ابن حجر العسقلاني:" ومن جملة القرائن الدّالة على الوضع: أن تكون صيغة لفظ الحديث ممّا تُخلّ بالفصاحة، أو لا وجه لها في الإعراب" (العسقلاني أ.، 1404هـ، صفحة 844،ج2).

ومن أمثلته: ما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: "إِنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ نَشِيطٌ: أَنَا الْفَتَى ابْنُ الْفَتَى أَخُو الْفَتَى". قَالَ: فَقَوْلُهُ: أَنَا الْفَتَى، يَعْنِي هُوَ فَتَى الْعَرَبِ وَقَوْلُهُ ابْنُ الْفَتَى، يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ} [سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: 60] وَقَوْلُهُ: أَخُو الْفَتَى، يَعْنِي عَلِيًّا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ جِبْرِيلَ فِي يَوْمِ بَدْرٍ وَقَدْ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ فَرِحٌ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ".

قال ابن تيمية: "فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَكْذُوبَةِ الْمَوْضُوعَةِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَكَذِبُهُ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِسْنَادِ مِنْ وُجُوه. مِنْهَا: أَنَّ لَفْظَ الْفَتَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلُغَةِ الْعَرَبِ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَدْحِ، كَمَا لَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّمِّ، وَلَكِنْ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الشَّابِّ، وَالْكَهْلِ، وَالشَّيْخِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَالَّذِينَ قَالُوا عَنْ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ، هُمُ الْكُفَّارُ، وَلَمْ يَقْصِدُوا مَدْحَهُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْفَتَى كَالشَّابِّ الْحَدَثِ." (الدمشقي ت.، 1406هـ، صفحة 70،ج5).

فمن منهج شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الحكم على الحديث بالوضع، ردّه المرويّ لركاكة متنه، ومخالفته قواعد اللغة العربية، فالنبي صلى الله عليه وسلم عربي، وقد أوتي جوامع الكلم، ومخالفة الحديث لتلك القواعد، دليل على أنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم. (المظلوم، 2011م).

الخاتمة:

وفي الختام فإنّ الدراسة انتهت إلى نتائج من أهمّها:

- إنّ حاجة الحديث النبوي إلى اللغة العربية وعلومها، لا تقلّ عن حاجة اللغة العربية إلى الحديث النبوي وعلومه.
- -إنّ الجهل بلغة العرب وَاخْتِلَافِ دِلَالَاتِ أَلْفَاظها، أدّى إلى توهّم التعارض بين بعض الأحاديث الثابتة والصحيحة، ومن تمّ الطعن والتشكيك في حجّية السّنة النبوية.
- أدّى الجهل بقواعد النحو والإعراب: إلى اعتبار من ليس بصحابي، صحابي. والصحبة مرتبة شريفة ومقام عظيم، تترتب عليه أحكام فقهية. فلا يجوز إثباتها أو نفيها، عمّن ثبتت له، إلا بالطرق التي اتفق عليها علماء الحديث.
- -قد يؤدي الجهل باللغة وعلومها إلى تجريح الراوي الثقة، أو تعديل المجرّح. وبالتالي تضعيف أحاديث صحيحة، أو تصحيح ما لم يثبت عن النبي ﷺ.
- إن صعوبةَ الخطّ العربيّ وتشابهَ حروفِه، حيث كانت العربية في صورها الأولى لا تخضع للنقط والشكل. أدّى إلى وقوع كثير من الرواة في اللّحن والتّصحيف والتّحريف، وبالتالي صرف الأحاديث عن معانيها.

لائحة المراجع والمصادر

إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير الشاطبي. (1417هـ). الموافقات. (المحقق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان) دار ابن عفان.

ابن حبان. (1420). المجروحين من المحدثين. (المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي) الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.

أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري. (1402). تصحيفات المحدثين. (المحقق: محمود أحمد ميرة) القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني. (1414هـ). تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان. (تحقيق: خليل بن محمد العربي) القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي.

أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1404هـ). النكت على كتاب ابن الصلاح. (المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي) المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1415هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). الكفاية في علم الرواية. (إبراهيم حمدي المدني المحقق: أبو عبدالله السورقي) المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. (المحقق: د. محمود الطحان) الرياض: مكتبة المعارف.

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). شرف أصحاب الحديث. (المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي) أنقرة: دار إحياء السنة النبوية.

أبو بكر بن أبي شيبة. (1409هـ). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. (المحقق كمال يوسف الحوت) الرياض: مكتبة الرشد.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. (1392 هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي. (1402هـ). غريب الحديث. (المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي) دمشق: دار الفكر.

أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف:الخطابي. (بلا تاريخ). غريب الحديث. (المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي) دمشق: دار الفكر.

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني. (1412هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الرياض: دار المعارف.

أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري. (1397هـ). معرفة علوم الحديث. (المحقق: السيد معظم حسين) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع ابن سعد. (1410هـ). الطبقات الكبرى. (تحقيق: محمد عبد القادر عطا) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد المعزّ محمد علي فركوس. (1430هـ). الإنارة شرح كتاب الإشارة. الجزائر: دار الموقع للنشر والتوزيع.
أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي. (1404هـ). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. (المحقق: د. محمد عجاج الخطيب) بيروت: دار الفكر.
أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني. (1379). فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة.
تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. (1410هـ). قاعدة في الجرح والتعديل. (المحقق: عبد الفتاح أبو غدة) بيروت: دار البشائر.
تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (1419 هـ). اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (المحقق ناصر عبد الكريم العقل) بيروت: دار عالم الكتب.
تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. (1406هـ). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. (المحقق: محمد رشاد سالم) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
جمال اسطيري. (1425هـ). مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة. الرياض: دار أضواء السلف.
شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي. (2001م). الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. (المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم) مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي بو القاسم الزجاجي. (1403هـ). مجالس العلماء. (المحقق: عبد السلام محمد هارون) القاهرة - الرياض: مكتبة الخانجي- دار الرفاعي.
عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف ابن الصلاح. (1406هـ). معرفة أنواع علوم الحديث. (المحقق: نور الدين عتر) سوريا - لبنان: دار الفكر، دار الفكر المعاصر.
علي ابن محمد، أبو الحسن نور الدين الملا القاري. (1422هـ). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. بيروت: دار الفكر.
عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل القاضي. (1407 هـ). الشفا بتعريف حقوق المصطفى. عمان: دار الفيحاء.
محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية. (1415هـ). زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت- الكويت: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية.
محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري. (1422هـ). صحيح البخاري. (المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر) دار طوق النجاة.
محمد بن إسماعيل الصنعاني، أبو إبراهيم، المعروف كأسلافه الأمير. (1405هـ). إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد. (المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد) الكويت: الدار السلفية.
محمد بن إسماعيل الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين الأمير. (بلا تاريخ). سبل السلام. دار الحديث.
محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي. (1393هـ). الثقات. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية.
محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي. (1395 هـ). السنن. (المحقق: أحمد شاكر وآخرون) مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلب.
محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي. (1409هـ). علل الترمذي الكبير. (المحقق: صبحي السامرائي وآخرون) بيروت: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية.
محمد بن ماهر بن محمد المظلوم. (2011م). أشهر مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية. مؤتمر خطر الروايات الواهية وأثرها على الإسلام. غزة: الجامعة الإسلامية.
محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة. (بلا تاريخ). الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.
محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (بلا تاريخ). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. (المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي) بيروت: دار إحياء التراث العرب.
نور الدين عتر. (1401هـ). منهج النقد في علوم الحديث. دمشق: دار الفكر.
يحيى بن الحسين الحسني الشجري. (1422هـ). ترتيب الأمالي الخميسية للشجري. (تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل) بيروت: دار الكتب العلمية.